الصباح الاقتصادية
14
العدد 3676 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 28 رمضان 1441 - الموافق 21 مايو 2020
Thursday 21 May 2020 - No.3676 - 13 th Year

«العام» يرتفع 68.98 نقطة خلال جلسة «خضراء» للبورصة

ارتفاع جماعي للمؤشرات

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 68٫98 نقطة ليبلغ مستوى 4894٫35 نقطة بنسبة صعود بلغت 1٫43 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 177٫19 مليون سهم تمت عبر 7547 صفقة نقدية بقيمة بلغت 39٫9 مليون دينار كويتي (نحو 135٫66 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 24٫81 نقطة ليبلغ مستوى 4120٫73 نقطة بنسبة صعود بلغت 0٫61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 49٫02 مليون سهم تمت عبر 2236 صفقة نقدية بقيمة 2٫7 مليون دينار (نحو 9٫18 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 91٫04 نقطة ليبلغ مستوى 5287٫34 نقطة بنسبة صعود بلغت 1٫75 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 128٫16 مليون سهم تمت عبر 5311 صفقة بقيمة 37٫17 مليون دينار (نحو 126٫37 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 27٫25 نقطة ليبلغ مستوى 4012٫29 نقطة بنسبة صعود بلغت 0٫68 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 38٫78 مليون سهم تمت عبر 1678 صفقة نقدية بقيمة 2٫3 مليون دينار (نحو 7٫82 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (سينما) و(شربا) و(سكب ك) و(تعليمية) أما شركات (أهلي متحد) و(بيتك) و(الأولى) و(أرزان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (كفيك) و(معادن) و(الدبرة) و(الخصوصية) الأكثر انخفاضا.

ابتداءً من الشهر القادم ولمدة 30 يوماً

السميطي: وقف إنتاج النفط المؤقت من حقل الخفجي بنسبة 100 بالمائة

حقل الخفجي

أعلن الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج وقف إنتاج النفط المؤقت من حقل الخفجي بنسبة 100 بالمائة وإغلاق المنشآت التابعة 30 يوماً ابتداءً من شهر يونيو 2020؛ مع الأخذ بالاعتبار كل إجراءات واحتياطات السلامة اللازمة لضمان الاستئناف الآمن للإنتاج تلقائياً في تاريخ 1 يوليو 2020.

وأوضح عبدالله السميطي ان اللجنة التنفيذية المشتركة وهي أعلى هيئة إدارية بعمليات الخفجي المشتركة، تدارست بدائل تطبيق توجه كل من الكويت والسعودية بخفض الإنتاج الطوعي وذلك ليكون بواقع 50 بالمائة من معدل الإنتاج الحالي لحقل الخفجي المشترك.

وبين السميطي انه ونظراً لما تسببه نسبة الخفض هذه من زيادة في معدلات حرق غاز الشعلة الضار عن المعدلات المحددة من قبل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية الأمن والبيئة بالسعودية، قررت اللجنة التنفيذية المشتركة رفع نسبة خفض الإنتاج لتكون بواقع 100 بالمائة.

وأشار السميطي إلى الاجتماع الاستثنائي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط وشركائها (أوبك +) الذي عقد بتاريخ 9 أبريل 2020، وما تمخض عنه من اتفاق خفض حصص الإنتاج لعدد من الدول نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط، وإدراكا لضرورة العمل المشترك لإعادة الاستقرار والتوازن لأسواق النفط العالمية.

ونوه بأن الاتفاق جاء كذلك تأكيدا لما تم الإعلان عنه من جانب الكويت والسعودية والإمارات من قيادة جهود المنظمة بإجراء الخفض الإضافي الطوعي لإنتاج النفط فقد تم اتخاذ هذا القرار بوقف الإنتاج موقتاً لمدة شهر.

«اكسيوري غلوبال» تطلق منتجات جديدة لمقاومة أسعار النفط السلبية

تستعد اكسيوري غلوبال، شركة وساطة الفوركس الرائدة عالميًا، للدخول في عصر جديد لتداول النفط من خلال إطلاق منتجين جديدين مصممين خصيصًا لمقاومة أسعار النفط السلبية؛ مؤشر النفط الأمريكي ومؤشر النفط البريطاني. شهد الشهر الأخير انهيارًا تاريخيًا عندما هبطت العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط إلى أقل من 0 دولار أمريكي لأول مرة على الإطلاق. نتيجة لذلك، تجاوبت اكسيوري جلوبال مع الوضع سريعًا من خلال إيقاف التداول على خام غرب تكساس الوسيط بسبب التقلبات المرتفعة على نحو استثنائي وإضافة خام برنت لأصولها.

تمت إعادة تحديد أساس مؤشر النفط الأمريكي ومؤشر النفط البريطاني عند 100 دولار أمريكي، وهذا يعني انه حتى في حالة هبوط سعر النفط إلى قيم أقل من الصفر، سيبقي المؤشر أعلى بمقدار 100 دولار أمريكي. على سبيل المثال في حالة هبوط نفط برنت إلى 5- دولار أمريكي سيتم التداول عبر مؤشر النفط البريطاني عند قيمة 95 دولار أمريكي.

كلا المنتجين من الأدوات المالية المستقلة القابلة للتداول، ولكن حركة الأسعار الخاصة بهما مرتبطة بحركة أسعار النفط بزيادة بقيمة 100 دولار أمريكي. ويمكن تحليل حركة السعر الخاصة بهما بنفس الطريقة، حيث يمكن للمتداول تحليل النفط باستخدام نفس المؤشرات الأساسية والفنية لفتح المراكز أو غلقها.

يقول روبيرتو دامبروزيو، الرئيس التنفيذي لاكسيوري بهذه المناسبة «ارى أن إطلاق مؤشر بدلا من عقود آجلة سيؤدي إلى سلوك أكثر سلاسة، على الرغم من استمرار توقعات حدوث كثير من التقلبات عندما يحدث ذلك أثناء التسوية ولكن دون حدوث تأثير غير معقول على النحو المتوقع في حالة اعتماد المنتج مباشرة على العقود الآجلة بما يؤدي إلى انقضاء اليوم الذي يتوجب فيه نقل الصفقات المفتوحة.»

تطبق جميع أدوات اكسيوري لإدارة المخاطر على مؤشر النفط الأمريكي ومؤشر النفط البريطاني، أي الحماية من التوازن السلبي ووقف الخسائر والحصول على الأرباح وبرنامج التحليل autochartist ومؤشر التنفيذ الخاص باكسيوري. تعد جميع المؤشرات متاحة على جميع أنواع الحسابات ومنصتي MT4 وcTrader. بينما يتطور السوق والتداول أيضا، تضع اكسيوري متداوليها أولا وتضمن دائما تعرفهم على أفضل الطرق وأحدثها لتحسين خبراتهم في التداول.

اكسيوري غلوبال

مع دخول أزمة كوفيد19- الشهر الثالث

«بن سري»: تأخر تعديل قانون العمل يجبر ثلث الشركات الكويتية على مخالفته

انفوجرافيك توضيحي

- ثلث الشركات خفضت مرتبات الموظفين أو ساعات عمل الموظفين و21 % فرضت إجازات بدون راتب و15 % سرحت موظفين
- 37 % من أصحاب الأعمال يتوقعون تسريح العمالة أو إغلاق النشاط في مؤشر واضح على عمق الأزمة
- 16 % فقط من أصحاب الأعمال والتنفيذيين يعتقدون بأن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة يقع ضمن أولويات الحكومة

كشف استطلاع أجرته شركة Bensirri Public Relations حول مدى «تأثر الشركات الكويتية بكوفيد19-» عن قيام حوالي ثلث الشركات بمخالفة قوانين العمل في ظل تأخر التشريعات المتعلقة بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي لحالة القوة القاهرة.

وبين الاستطلاع الذي شمل على ردود 498 من أصحاب الأعمال والرؤساء التنفيذيين لشركات كويتية بأن 32% من أصحاب الأعمال أصدروا قرارات تغيير في مرتبات أو ساعات عمل الموظفين و21% من المشاركين فرضوا على الموظفين إجازة بدون راتب وذلك للتعايش مع الوضع الراهن بدلا من انتظار التشريعات المتأخرة.

كما بين الاستطلاع أن 15% من الشركات قد قامت بتسريح العمالة منذ فبراير 2020، وبالنظر إلى التوقعات المستقبلية، قال 37% من أصحاب الأعمال بانهم يتوقعون تسريح العمالة أو إغلاق النشاط خلال العام المقبل في مؤشر واضح على عمق الأزمة.

يذكر بأن الحكومة كانت قد تقدمت بمشروع تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي في 6 مايو 2020 وسط رفض من بعض أعضاء مجلس الأمة لمبدأ تخفيض الأجور، في حين أظهر الاستطلاع هناك تأييد بنسبة 24% لإضافة بند القوة القاهرة إلى قانون العمل الأهلي لا سيما وأن إغلاق الشركات وخروجها من الدورة الاقتصادية يؤدي بشكل مباشر إلى تسريح الموظفين والتخارج من عقود هذه الشركات مع شركات أخرى (موردينها) مما سيزيد من انكماش الاقتصاد.

وبدورها قالت نوف طارق المزيدي، مسؤول اتصال في شركة Bensirri Public Relations وأحد أعضاء فريق إعداد الاستطلاع وتحليل نتائجه: «مع دخول أزمة كوفيد-19 الشهر الثالث نجد بأن عدد من الشركات قد قامت باتخاذ إجراءات حادة ومؤلمة للتعايش مع الوضع الراهن خصوصا، وكما بين الاستطلاع، بأن قانون العمل الكويتي بحاجة للمرونة في التعامل مع الظروف الطارئة مثل كوفيد19- وإن تأخر التشريعات اللازمة سيكون له آثار سلبية على العلاقات القانونية بين رب العمل والموظف.»يذكر بأن الاستطلاع تم إعداده من قبل فريق بحث مكوّن من محمد فايز للطوع ومريم أنور العيسى ونوف طارق المزيدي وتوزيعه عبر الإنترنت في الفترة من 24 وحتى 28 أبريل 2020 في ظل الحظر الجزئي وقبل إعلان تطبيق الحظر الكلي في 11 مايو 2020، حيث تم دراسة وتحليل قاعدة بيانات تضم 498 شركة كويتية جميعها حققت أرباحاً في 2019 حيث تم استبعاد الشركات التي حققت خسائر حفاظاً على مصداقية التحليل من التأويل، وأن جميع الشركات محل الدراسة هي شركات كويتية ناجحة، مستقرة وتعمل بكوادر وطنية (89% من المشاركين يمثلون شركات يعمل بها كويتيون).

«المركزي» يرفض طلب «التجاري» توزيع أسهم خزينة على المساهمين

أعلن البنك التجاري الكويتي عن رفض بنك الكويت المركزي طلب «التجاري» بتوزيع أسهم خزينة على مساهمي البنك.

وقال «التجاري» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إنه كان قد تقدم بطلب لـ«المركزي» بتوزيع أسهم خزينة على المساهمين بناءً على طلب منهم مع رهن ذلك بالحصول على موافقة الجهات الرقابية.

وطالب عدد من مساهمي «التجاري» خلال عمومية البنك التي انعقدت في 8 أبريل الماضي، بتوزيع أسهم الخزينة التي يمتلكها البنك على المساهمين دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس المال، أو زيادة في عدد الأسهم المصدرة مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشان.

ويمتلك «التجاري» أسهم خزينة يُقدر عددها بنحو 68.6 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، بمبلغ إجمالي قدره 6.86 مليون دينار تقريبا.

يُذكر أن البنك لم يُسجل أية أرباح في العام الماضي، فيما تحول البنك إلى الخسارة خلال الربع الأخير من 2019 بقيمة 16.623 مليون دينار مقارنة بربح قدره 48.519 مليون دينار بالربع الرابع من عام 2018.

وقال البنك آنذاك إن تراجع النتائج للعام الماضي مقارنة بما تحقق في 2018 يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى، التي تم موازنتها بشكل جزئي مع الزيادة في صافي إيرادات الفوائد والإيرادات غير الناتجة عن الفوائد.